معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

دراسة بعنوان

قراءة في الوضع الاقتصادي الفلسطيني
(2015 - 2016)

د. ماهر الطباع

ضمن إصدارت معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

2016

قراءة في الوضع الاقتصادي الفلسطيني
(2015م - 2016م)

د. ماهر تيسير الطباع

أولاً	المصالحة الفلسطينية و تشكيل حكومة الوفاق الوطني
ثانياً	الحرب الثالثة على غزة وإعادة الإعمار
ثالثاً	معابر قطاع غزة – معبر كرم أبو سالم – الواردات و الصادرات
رابعاً	معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية
خامساً	معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية
سادساً	الناتج المحلى الإجمالي و نصيب الفرد منه
سابعاً	أزمة الكهرباء الطاحنة في قطاع غزة
ثامناً	الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية
تاسعاً	انتفاضة القدس وتداعيتها الاقتصادية
عاشراً	التوقعات الاقتصادية للعام القادم 2016

مقدمة:

منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1967 عمدت على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وحرصت إسرائيل عند توقيع اتفاقية أوسلو و اتفاقية باريس الاقتصادية على ديمومة ربط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي من خلال البنود المجحفة التي تم وضعها في الاتفاقيات السياسية و الاقتصادية.

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 تفاءل الاقتصاديون بإمكانية نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته الإنتاجية وبشكل سريع ، لكن للأسف الشديد أدى استمرار إسرائيل في وضع العراقيل إلى تحسن طفيف على الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام من 1995 إلى 2000 ، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24% خلال تلك الفترة.

ومع بداية انتفاضة الأقصى نهاية عام 2000 سارعت إسرائيل إلى إغلاق كافة المعابر التجارية والدولية وقسمت الضفة الغربية ووضعت العديد من القيود على حركة البضائع و الأفراد، مما كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر اقتصادية مباشره في كافة قطاعات الإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية والزراعة والصناعة... الخ، وهذا أثر سلباً على أداء الاقتصاد ومعدلات نموه، ومضاعفة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية و ارتفاع معدلات البطالة والفقر في فلسطين.

وفي منتصف عام 2007 تعرض اقتصاد قطاع غزة بشكل خاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام إلى ضربة قاسمة ، حيث فرضت إسرائيل الحصار الشامل على قطاع غزة وأغلقت كافة المعابر التجارية ومنعت وصول العديد من السلع الأساسية إلى قطاع غزة ، كما منعت خروج السلع الصناعية والزراعية إلى قطاع غزة

ومع نهاية عام 2016 مازال الاقتصاد في قطاع غزة يعاني من سياسة الحصار التي تفرضها إسرائيل على قطاع غزة للعام التاسع على التوالي، هذا بالإضافة إلى الحروب والهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة والتي عمقت من الأزمة الاقتصادية نتيجة للدمار الهائل الذي خلفته للبنية التحتية وكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

كما أن التأخر في عملية إعادة الاعمار أدى إلى تداعيات خطيرة على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة ، حيث حذرت العديد من المؤسسات الدولية من تداعيات إبقاء الحصار المفروض على قطاع غزة وتأخر عملية إعادة الاعمار على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية.

أولاً: المصالحة الفلسطينية و تشكيل حكومة الوفاق الوطني

تفاءل المواطنون في قطاع غزة بتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في شهر إبريل 2014 وتشكيل حكومة الوفاق الوطني في شهر يونيو 2014م ، وذلك لإنهاء تسع سنوات من الانقسام الفلسطيني والتي تعتبر الحقبة السوداء في تاريخ القضية الفلسطينية لما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني و الحياة الاجتماعية وكافة مناحي الحياة خصوصاً في قطاع غزة ، كما تفاءلوا بمعالجة العديد من الأزمات التي يعاني منها قطاع غزة و أهمها إنهاء حصار قطاع غزة و ارتفاع معدلات البطالة و الفقر و ازدواجية واختلاف القرارات والقوانين والتشريعات والإجراءات والضرائب و الجمارك و اللوائح و الأنظمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتي نمت وزادت خلال فترة الانقسام ، والتي أثرت على القطاع الخاص في قطاع غزة وساهمت في ضعفه وعدم نموه وكان لها الأثر الأكبر على الشركات الكبرى التي لها علاقة بين الجانبين، مثل المصارف وشركات التأمين و الشركات المساهمة العامة وبعض الشركات المساهمة الخصوصية ، لكن للأسف الشديد بعد تشكيل الحكومة برزت العديد من الأزمات وعلى رأسها أزمة صرف رواتب الموظفين في قطاع غزة و التي تفاقمت وتسببت في العديد من المشاكل الداخلية ولم تحل حتى هذه اللحظة ، وحتى يومنا هذا لم يحدث أي شيء على أرض الواقع بخصوص المصالحة الفلسطينية و حكومة الوفاق الوطني ، ويبقى المواطن في قطاع غزة هو المتضرر الأول من بقاء الحصار وعدم الوفاق.

ثانياً: الحرب الثالثة على قطاع غزة وإعادة الإعمار

بعد عام ونصف على انتهاء الحرب الثالثة التي تعرض لها قطاع غزة ، مازالت آثارها السلبية تلقي بظلالها على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والبيئية ، ومازالت مناظر الدمار والخراب والتشريد والمجازر التي خلفتها تلك الحرب قابعة في الأذهان هذا بالإضافة إلى ما خلفته من آلاف الشهداء والجرحى. وتعرض قطاع غزة إلى حرب إسرائيلية شرسة وضروس و طاحنة استهدفت البشر والشجر والحجر وحرقت الأخضر واليابس دون تمييز وتحول قطاع غزة وشوارعه إلى أكوام من الدمار والركام، ونتج عن ذلك خسائر مادية فادحة وبحسب التقديرات فقد تجاوزت الخسائر الاقتصادية الإجمالية المباشرة والغير مباشرة في المباني والبنية التحتية وخسائر الاقتصاد الوطني في قطاع غزة بكافة قطاعاته الاقتصادية ما يزيد عن **5 مليار دولار** تقريباً خلال فترة الحرب التي استمرت على مدار **51 يوما**.

مازالت عملية إعادة الإعمار تراوح مكانها وتسير ببطء شديد ولا تطبق وفق الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار التي تم تقديمها في مؤتمر المانحين الذي عقد بمدينة القاهرة بتاريخ 2014/10/12 ، وحتى هذه اللحظة وبعد مرور ما يقارب من عام ونصف على وقف إطلاق النار لم تبدأ عملية إعادة الإعمار الحقيقية و الجدية لقطاع غزة ، و ما تم تنفيذه خلال تلك الفترة يندرج تحت بند المشاريع الإغاثية وإصلاح الأضرار الجزئية و البالغة لمعظم المنازل التي تضررت بالحرب الأخيرة.

ويرجع ذلك إلى استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة ومنع إسرائيل إدخال العديد من مستلزمات إعادة الإعمار و السلع و البضائع و المواد الخام و المعدات و الآليات و الماكينات ، وإغلاق المعابر و استمرار إدخال مواد البناء وفق الآلية الدولية العقيمة المعمول بها حالياً، و التي تم رفضها منذ البداية من قبل القطاع الخاص الفلسطيني و من كافة أطياف المجتمع في قطاع غزة ، و التي ثبت فشلها في التطبيق على أرض الواقع ، حيث أن ما تم إدخاله من مادة الأسمنت للقطاع الخاص لإعادة إعمار قطاع غزة منذ منتصف شهر أكتوبر عام 2014 حتى تاريخه تقدر بحوالي **426803 طن** وهذه الكمية تساوي احتياج قطاع غزة من الأسمنت لشهرين فقط ، وبحسب مؤسسة أوكسفام البريطانية فإن عملية إعادة الإعمار سوف تستغرق مائة عام في حال لم يرفع الحصار عن قطاع غزة ، واستمرار إدخال مواد البناء وفق الآلية الدولية المعمول بها حالياً.

ومن الملاحظ بأنه طرأ ارتفاع على كميات الأسمنت الواردة للقطاع الخاص في الأشهر الأخيرة وذلك نتيجة لسماح الجانب الإسرائيلي بإدخال الأسمنت لغير المتضررين من أصحاب المنازل و المشاريع الاستثمارية و زيادة عدد الموزعين المعتمدين ، لكن وفق آلية إدخال مواد البناء الدولية المعمول بها ، وساهمت تلك الكميات في انخفاض أسعار الأسمنت في السوق السوداء ، وأحدثت انتعاش إلى حد ما في قطاع الإنشاءات ، إلا أن إسرائيل وفي بداية شهر ديسمبر من عام 2015 أوقفت العمل بآلية إدخال مواد البناء لغير المتضررين وهذا الإيقاف المفاجئ سوف يتسبب بخسائر فادحة للمواطنين.

أما على صعيد المنشآت الاقتصادية في كافة القطاعات (التجارية و الصناعية و الخدماتية) والتي يتجاوز عددها ما يزيد عن 6500 منشأه اقتصادية و تقدر تكاليف إنعاشها وإعادة إعمارها بحسب ما تم رصده في الخطة الوطنية للإنعاش المبكر و إعادة الإعمار بحوالي **566 مليون دولار** وهي ثلاثة أضعاف خسائر الحرب الأولى التي شنت على قطاع غزة في عام 2008-2009 ، فلا يوجد أي جديد فحالها كما هي ، حيث أن ما تم إنجازه في الملف الاقتصادي هو صرف تعويضات للمنشآت الاقتصادية بما لا يتجاوز **9** مليون دولار و هذه القيمة تشكل نحو 5% من قيمة خسائر القطاع الخاص البالغ قيمتها نحو 203 ملايين دولار وصرفت للمنشآت الصغيرة التي بلغ تقيم خسائرها أقل من سبعة آلاف دولار واستفاد منها 3195 منشأة. ومازالت العديد من التساؤلات مطروحة دون إجابة واضحة لها و أهمها:

- متى سوف تبدأ عملية إعادة الإعمار الحقيقية والجدية لقطاع غزة؟
- ما هي المدة الزمنية لتسليم أموال المانحين للجهات التي سوف تتولى عملية الإعمار؟
- متى سوف يتم تعويض المتضررين من الحرب؟
- متى سوف يتم تعويض أصحاب المنشآت الاقتصادية التي تم تدميرها خلال الحرب؟
- ما هي آليات و معايير إعادة الإعمار والتعويضات؟

ثالثاً: معبر كرم أبو سالم – الواردات والصادرات

لم يشهد عام 2015 أي تغير على واقع المعابر ، فكافة معابر قطاع غزة التجارية مغلقة (معبر المنطار – معبر الشجاعية – معبر صوفا) ، باستثناء معبر كرم أبو سالم وهو الوحيد الذي يعمل حتى اللحظة وفق الآلية السابقة لما قبل الحرب الأخيرة على قطاع غزة ، فلم يتغير أي شيء على آلية عمل المعبر من حيث ساعات العمل، عدد الشاحنات الواردة، نوع وكمية البضائع الواردة، والزيادة التي حدثت في عدد الشاحنات الواردة نابعة من زيادة عدد الشاحنات الواردة للمساعدات و دخول مواد البناء للمشاريع الدولية والمشاريع القطرية العاملة في قطاع غزة وكميات مقننة من مواد البناء للقطاع الخاص لإعادة إعمار قطاع غزة.

ومازالت إسرائيل تمنع دخول العديد من السلع والبضائع والمواد الخام والمعدات والآليات والماكينات وعلى رأسها مواد البناء والتي تدخل فقط وبكميات مقننة وفق خطة روبرت سيري لإدخال مواد البناء (الاسمنت – الحصمة – الحديد – البوسكورس).

ومن خلال رصد حركة الشاحنات الواردة عبر معبر كرم أبو سالم و أيام الإغلاق خلال عام 2014 فقد بلغ عدد أيام إغلاق معبر كرم أبو سالم **145** يوم خلال عام **2015** وهو ما يمثل **40%** من عدد أيام العام، ويعمل معبر كرم أبو سالم **22** يوم شهريا، حيث يغلق الجانب الإسرائيلي المعبر يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع كعطلة رسمية، بالإضافة إلى إغلاقه في الأعياد والمناسبات الإسرائيلية والاغلاقات المتكررة بحجج أمنية واهية.

وبلغ عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة **94036** شاحنة خلال عام **2015**، وبلغ عدد الشاحنات الواردة للقطاع الخاص **67622** شاحنة، وبلغ عدد الشاحنات الواردة للمساعدات **26414** شاحنة، مقارنة مع إجمالي **53153** شاحنة واردة إلى قطاع غزة في عام **2014**، و**55833** شاحنة في عام **2013** و **57441** شاحنة في عام **2012** من مختلف الأصناف المسموح دخولها إلى قطاع غزة، وبلغت نسبة الارتفاع في عدد الشاحنات الواردة **44%** خلال عام 2015، وبلغ متوسط عدد الشاحنات اليومية الواردة إلى قطاع غزة **258** شاحنة خلال عام **2015**.

أما على صعيد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة إلى العالم الخارجي و الضفة الغربية وإسرائيل فقد بلغ عدد الشاحنات الصادرة خلال عام 2015 حوالى **1352** شاحنة من المنتجات الصناعية والزراعية بنسبة ارتفاع عن عام 2014 بحوالي **90%**، حيث بلغ عدد الشاحنات المصدرة من قطاع غزة **129** شاحنة، وبلغ عدد الشاحنات المصدرة للخارج 301 شاحنة، والمسوقة في أسواق الضفة الغربية 730 شاحنة والمسوقة في الأسواق الإسرائيلية 321 شاحنة، ويأتي هذا الارتفاع في عدد الشاحنات الصادرة من قطاع غزة بعد سماح إسرائيل بتسويق بعض المنتجات الزراعية و الصناعية بأسواق الضفة الغربية والأسواق الإسرائيلية والخارج، وبالرغم من ارتفاع نسبة الصادرات إلا أنها لم ترتقي للمطلوب، حيث بلغ عدد الشاحنات الصادرة من قطاع

غزة قبل فرض الحصار ما يزيد عن 5000 شاحنة سنوياً، ومازال المصدرون والمسوقون من قطاع غزة يواجهون العديد من المشاكل أثناء خروج بضائعهم من قطاع غزة، ومنها عدم توفر الإمكانيات في معبر كرم أبو سالم لخروج المنتجات الزراعية والصناعية إلى الخارج، تنزيل وتحميل البضائع لعدة مرات مما يؤثر على الجودة خصوصاً في السلع الزراعية، شروط إسرائيل بأن تتم عملية نقل البضائع إلى الضفة الغربية والخارج في شاحنات مغطاة (ثلاجات) وأن لا يتجاوز ارتفاع الطبلية عن متر هذا بالإضافة إلى مواصفات خاصة بالتغليف والتعبئة، مما يساهم في مضاعفة تكاليف النقل على التاجر وبالتالي على المستهلك.

رابعاً: معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية.

البطالة قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار في فلسطين وتفاقم الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة ، حيث أنه وبحسب مركز الإحصاء الفلسطيني وبحسب معايير منظمة العمل الدولية شهد عام 2015 ارتفاع في معدلات البطالة في فلسطين حيث ارتفعت إلى 27.4% وبلغ عدد العاطلين عن العمل 357,300 ألف شخص في فلسطين خلال الربع الثالث لعام 2015، منهم حوالي 155,400 ألف في الضفة الغربية وحوالي 201,900 ألف في قطاع غزة، و ما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ المعدل 42.7% في قطاع غزة مقابل 18.7% في الضفة الغربية، وبحسب البنك الدولي فإن معدلات البطالة في قطاع غزة تعتبر الأعلى عالمياً، هذا بالإضافة إلى أزمة الرواتب الخاصة بموظفي غزة حيث لم يتقاضى أكثر من 40 الف موظف رواتبهم على مدار عدة شهور متواصلة، وسجلت الفئة العمرية 20-24 سنة أعلى معدلات للبطالة حيث بلغت 45.2% في الربع الثالث لعام 2015، وبالرغم من الانفتاح الموجود بالضفة الغربية إلا أن انخفاض معدل البطالة عن قطاع غزة ناتج عن استيعاب العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي حيث بلغ عددهم 113,200 ألف عامل يعملون في إسرائيل والمستوطنات خلال الربع الثالث لعام 2015.

خامساً: الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

كما ارتفعت معدلات الفقر و الفقر المدقع لتجاوز 65% وتجاوز عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من الاونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى 60% من سكان قطاع غزة، وتجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 72% لدى الأسر في قطاع غزة، وبحسب آخر إحصائية صادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني للفقر في الأراضي الفلسطينية في منتصف عام 2012، أي قبل تعرض قطاع غزة لحربي 2012 و2014، 25.8%من الأفراد في الأراضي الفلسطينية عانوا من الفقر خلال العام2011، بواقع 17.8% في الضفة الغربية و 38.8% في قطاع غزة ، كما تبين أن حوالي 12.9 % من الأفراد في الأراضي الفلسطينية يعانون من الفقر المدقع وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسرة، بواقع 7.8%في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة.

وقدر خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمسة أفراد بالغين اثنين وثلاثة أطفال في الأراضي الفلسطينية 2,293 شيكلا إسرائيليًا جديدًا خلال عام2011، بينما بلغ خط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية 1,832شيكلا إسرائيليًا جديدًا خلال عام 2011 .

سادساً: الناتج المحلى الإجمالي ونصيب الفرد منه

أشارت التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال الربع الثاني من عام 2015 بنسبة 2.1% بالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2014، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 3.3% في الضفة الغربية، بينما شهد عام 2015 مزيداً من الانكماش في الناتج المحلى الإجمالي لقطاع غزة ويعتبر هذا الانكماش هو الأسوأ منذ عدة سنوات، وبحسب مركز الإحصاء الفلسطيني شهد الربع الثاني من عام 2015 تراجعاً بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5% مقارنة مع الربع الثاني في عام 2014 ، وتراجعاً بنسبة 8.2% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2014، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2015 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 1,501.3 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 473.5 مليون دولار أمريكي.

كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 4.8% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2014 ، و بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة 578.8 دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام 2015 ، أما في قطاع غزة فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 261.2 دولار أمريكي ، وشهدت الثلاث سنوات الأخيرة نسبة انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة تجاوزت 17%، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2012 حوالى 1159 دولار، وانخفض في عام 2014 إلى 971 دولار ومن المتوقع أن يشهد مزيداً من الانخفاض مع الإعلان عن النتائج النهائية لعام 2015 ، وبحسب البنك الدولي فإن دخل الفرد في قطاع غزة انخفض في الوقت الحالي بنسبة 31% عما كان عليه قبل 20 عام.

سابعاً: أزمة الكهرباء الطاحنة.

شهد عام **2015** استمرار انقطاع التيار الكهربائي الدائم والمستمر وبشكل يومي منذ أكثر من تسع سنوات نتيجة لعدم كفاية كميات السولار الواردة إلى القطاع واللازمة لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة وعدم السماح بدخول قطع الغيار اللازمة لصيانة المحطة، مما زاد من معاناة المواطنين في قطاع غزة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، حيث تقطع الكهرباء يوميا من 8 ساعات إلى 12 ساعة اعتماداً على حجم الأحمال و الضغط على شبكة الكهرباء.

وأدى استمرار انقطاع التيار الكهربائي عن قطاع غزة إلى تهديد ما تبقى من القطاعات الاقتصادية وتسبب في ضعف إنتاجياتها، هذا بالإضافة إلى استنزاف موارد المواطنين حيث أن تكلفة تشغيل مولد متوسط الحجم بالساعة

تقدر بمائة شيكل وتتحمل الشقق السكنية في الأبراج والعمارات السكنية أعباء مالية مضاعفة نتيجة استخدام السولار الإسرائيلي والتي تصل قيمتها من 250 إلى 400 شيكل شهرياً لكل شقة سكنية ضمن ساعات تشغيل مقننة لا تتجاوز 4 ساعات يومياً، هذا بالإضافة إلى قيمة فاتورة الكهرباء الشهرية.

ويعتمد قطاع غزة على ثلاث مصادر للطاقة الكهربائية وهي الخطوط الواردة من إسرائيل بطاقة 120 ميجاوات، والخطوط المصرية بطاقة 28 ميجا واط، والطاقة المولدة من محطة التوليد 80 ميجاوات، أي أن كل الطاقة الكهربائية المتوفرة لقطاع غزة لا تتجاوز 230 ميجاوات، بينما يحتاج قطاع غزة إلى ما يزيد عن 400 ميجاوات من الطاقة الكهربائية ليتحقق استقرار الكهرباء وتتوفر على مدار الساعة لكافة مناطق القطاع.

ثامناً: الازمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية

ألقت الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عدة سنوات بظلالها على الأوضاع الاقتصادية و المعيشية في قطاع غزة ، حيث شهد عام **2015** تصاعداً غير مسبوق في الأزمة المالية وانعكست الأزمة المالية على عدم انتظام صرف رواتب الموظفين الحكوميين مما تسبب بحالة من الركود التجاري و الاقتصادي نتيجة لضعف القدرة الشرائية و تراكم الالتزامات و الديون على الموظفين.

بلغ العجز الجاري في الميزانية الفلسطينية حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي 2.403 مليار حسب بيانات حكومية صادرة عن وزارة المالية.

ويتوزع العجز ما بين الميزانية العامة التي بلغ إجمالي العجز فيها 1.795 مليار شيكل، الميزانية التطويرية التي بلغ العجز فيها حوالي 608 مليون شيكل.

وكانت الحكومة قدرت حجم العجز الجاري في موازنة العام 2015 بحوالي 4.427 مليار شيكل أي أن العجز الحالي يشكل 41% من المتوقع.

تاسعاً: انتفاضة القدس وتداعيتها الاقتصادية

تشهد الأراضي الفلسطينية منذ بداية أكتوبر/تشرين أول الماضي هبة جماهيرية في وجه الاحتلال الإسرائيلي، ذهب البعض إلى تسميتها بانتفاضة القدس، على خلفية إصرار المستوطنين اليهود، اقتحام المسجد الأقصى المبارك. ونتيجة لاستمرار الهبة الجماهيرية، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءاتها التعسفية وممارساتها للضغط على الاقتصاد الفلسطيني، مما يقوده إلى مزيد من التدهور.

وكان أبرز هذه الإجراءات، قيام الاحتلال الإسرائيلي بسحب 1200 تصريح من العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية ومنعهم من العمل في إسرائيل، الأمر الذي سيعمل على رفع نسب البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية وتحديداً في الضفة الغربية، إضافة إلى مواصلة الاحتلال الإسرائيلي تضييق الخناق على المحلات

التجارية في القدس، من خلال فرض ضرائب وغرامات كبيرة بحجج واهية، مما يترتب عليه تراجع الحركة التجارية نتيجة عدم قدرة أصحاب هذه المحلات على دفع هذه الضرائب وإغلاق البعض منها.

وأدت الهبة الجماهيرية إلى انخفاض في نسبة الصادرات و الواردات الفلسطينية تبعاً لتحكم سلطات الاحتلال الكامل في كافة المعابر، الأمر الذي سيترتب عليه تراجعاً كبيراً في الصناعات الفلسطينية نتيجة ارتباط حركة الصادرات والواردات بالمعابر والموانئ الإسرائيلية التي تمر بها.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتجميد المساعدات المالية السنوية التي تقدمها للسلطة الفلسطينية والتي تبلغ قيمتها 370 مليون دولار، وذلك بذريعة عدم قيام السلطة بإجراءات فعلية لوقف الانتفاضة وعدم التزامها بالاتفاقيات.

عاشراً: التوقعات الاقتصادية للعام القادم 2016

❖ **السيناريو المتشائم**

يستند هذا السيناريو على فرضية أن الوضع السياسي والاقتصادي سيتدهور خلال عام 2016 وهو المتوقع والمرشح للحدوث في ظل المؤشرات الحالية الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي مازالت حالة الانقسام الفلسطيني مسيطرة على أرض الواقع ولا يوجد مصالحة حقيقة، حتى على صعيد حكومة الوفاق الوطني لم يشعر المواطن في قطاع غزة بأي تغيرات جوهرية، وما زال المواطن يعاني ويدفع ثمن عدم الوفاق واستمرار الحصار.

أما على الصعيد الخارجي لا يوجد أي حلول تلوح بالأفق فالمفاوضات مع إسرائيل متوقفة ومتعثرة والاوضاع قابلة للاشتعال مرة أخرى وفي أي لحظة في ظل التعنت الإسرائيلي، حتى على الصعيد الإقليمي فالأوضاع غير مستقرة.

كما ان استمرار وبقاء الحصار المفروض على قطاع غزة منذ تسع سنوات، والتباطؤ في عملية إعادة الإعمار سوف يؤديان إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية لقطاع غزة، وسوف تزداد الاوضاع الاقتصادية سوءا في عام 2016، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة والفقر و انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض إجمالي الاستهلاك وإجمالي الاستثمارات الخاصة والعامة.

- **السيناريو المتفائل**

يستند هذا السيناريو إلى افتراض تحسن الوضع الاقتصادي والسياسي في فلسطين وإلى تطبيق المصالحة الفلسطينية على أرض الواقع و إنهاء آثار الانقسام الفلسطيني وتفعيل دور حكومة الوفاق الوطني في قطاع غزة و إنهاء الحصار وفتح كافة المعابر التجارية وإدخال كافة احتياجات غزة من السلع والبضائع

والآليات والمعدات دون قيود أو شروط أو رقابة وعلى رأسها مواد البناء، والسماح بتسويق وتصدير منتجات قطاع غزة الصناعية والزراعية لأسواق الضفة الغربية والعالم الخارجي دون قيود أو شروط، والبدء بعملية إعادة إعمار حقيقية لقطاع غزة سوف توفر فرص العمل لعشرات الآلاف من العمال العاطلين عن العمل ، وحل الأزمات التي يعاني منها قطاع غزة ومن أبرزها، استمرار انقطاع الكهرباء، وشح المياه.

كل هذا سوف يساهم في تحسن الأوضاع الاقتصادية و انخفاض معدلات البطالة والفقر وزيادة في النمو الاقتصادي تنعكس بالإيجاب على الناتج المحلى الإجمالي وعلى نصيب الفرد ، وانتهاء حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها قطاع غزة.

❖ **التوصيات:**

- ضرورة وجود دور فاعل للمجتمع الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية ورعاة السلام واللجنة الرباعية من خلال ممارسة الضغط الحقيقي على إسرائيل من أجل فتح كافة معابر قطاع غزة أمام حركة الأفراد والبضائع والعمل على إنهاء الحصار بشكل فوري، لتجنيب قطاع غزة من كارثة اقتصادية، اجتماعية، صحية، بيئية.
- السعي بجدية لتطوير وتعديل اتفاقية باريس الاقتصادية بما يتلاءم مع المتغيرات الحالية المحلية و الدولية و ضرورة إعطاء أولوية للجوانب الاقتصادية والمعابر في أي اتفاقية سياسية مستقبلية وإعطاء ضمانات بحرية حركة البضائع علي المعابر التجارية وحرية حركة الإفراد علي المعابر الدولية على مدار العام.
- مطالبه المؤسسات الدولية التي تهتم بالتنمية الاقتصادية بتوفير برامج إغاثة عاجلة للقطاع الخاص الفلسطيني في قطاع غزة بمختلف شرائحه وذلك لمساعدته للخروج من حالة الحصار والحروب.

وفي الختام المطلوب من جميع شرائح المجتمع الفلسطيني وبكل أطيافه وخصوصاً السياسيين وصناع القرار الوقوف صفاً واحداً لوضع الآليات الجادة لإنهاء الانقسام وإتمام المصالحة الحقيقية والحفاظ على مقدرات الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والعمل على تحقيق الحلم الفلسطيني بقيام دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ، وتحرير 2 مليون مواطن من أكبر سجن في العالم وإنهاء أسوء و أطول وأشد حصار يشهده العالم في القرن الواحد والعشرون.

جميع الحقوق محفوظة

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

غزة – فلسطين

www.pal-studies.ps